الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/965
29 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٣٨ (أ) من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

إدارة أصول حفظ السلام: المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والأسلوب التقني والمحاسبة

تقرير الأمين العام

موجز

هذه الوثيقة مقدمة عملا بالطلبين الواردين في الفقرة ٢ من الفرع السابع وفي الفرع الرابع عشر من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وهما الطلبان المتعلقان بتقديم تقرير عن إدارة أصول حفظ السلام، بما فيها مدى ملاءمة الإجراءات المتصلة بتقدير وتحويل تكاليف الأصول المنقولة من بعثة حفظ السلام وتسديد قيمتها إلى الحساب الخاص ذي الصلة. وهي تتناول أيضا المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/49/5، المجلد الثاني).

وفي الفقرة ٢٠ من هذا التقرير، يُطلب من الجمعية العامة أن توافق على الاستراتيجية العامة المقترحة لإدارة الأصول، وسياسة تحويل الأصول بين بعثات حفظ السلام، ومن بعثات حفظ السلام إلى بعثات أخرى، ومنهجية المحاسبة المتعلقة بهذه الأصول.

300596 300596 96-13507

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	معلومات أساسية	١ - ٣	٣
ثانيا -	تنظيم الأصول وإدارتها	٣ - ١٩	٣
ثالثا -	الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة	٢٠	٩
المرفق -	أولويات التصرف في الأصول الآتية من تسريح بعثات حفظ السلام		١٠

أولا - معلومات أساسية

١ - استلزم التوسع في السنوات الأخيرة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة شراء كميات كبيرة من المعدات وغيرها من الأصول التي يمكن نقلها. كما ترتب على ذلك، مع إنجاز بعض هذه العمليات، وجود فوائض مؤقتة ضخمة من الأصول التي يستعمل بعضها مرة ثانية من قبل بعثات جديدة أو قائمة بدلا من شراء أصول أخرى. لذلك، تحقق البعثات الميدانية الجديدة، باستخدامها هذه الأصول الفائضة، الاكتفاء الذاتي اللازم لتشغيلها، على نحو أسرع بكثير مما أتيح للبعثات السابقة عليها. وتبرز هذه التطورات أهمية امتلاك المنظمة استراتيجية فعالة للتخطيط ومراقبة المخزون وإدارة الأصول. ونظرا للقلق المتزايد بين الدول الأعضاء بشأن تكاليف عمليات حفظ السلام، على وجه الخصوص، يظل التحدي الذي يواجه المنظمة هو إدارة نقل الموارد، الموجودة والجديدة على السواء، بأكفأ طريقة ممكنة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة.

٢ - وتقوم الأمانة العامة، من خلال الممارسة، بوضع نظام لإدارة الأصول يهدف إلى موازنة متطلبات التأهب بفعالية التكلفة وموازنة المرونة بالمساءلة التامة. ومن المتوقع أن تسفر هذه المبادرة والإجراءات المبسطة المرتآة لتنفيذها عن وجود نظام منطقي واضح المعالم لن يؤدي فحسب إلى تحسين الرقابة على أصول حفظ السلام المملوكة للمنظمة بل سيكفل أيضا أقصى استعمال فعال لموارد المنظمة المخصصة لحفظ السلام. ويمكن أن تتحقق المساءلة بفضل مزيج من إجراءات الجرد العام التفصيلي والإجراءات المحاسبية المالية المبسطة يكفل الاتساق والتحديد الواضح للمسؤولية. بيد أنه قد لوحظ أنه نظرا لاشتراط تقديم التقارير عموما عن جميع الأصول المنظمة جميعها، لا فيما يتعلق بحفظ السلام فحسب، يلزم الرجوع إلى نظام الترميز الموحد للأمم المتحدة وإلى نظام الترميز الذي يتبعه حلف شمال الأطلسي (الناتو) لكي تتمكن الأمم المتحدة من إعداد مثل هذه التقارير.

ثانيا - تنظيم الأصول وإدارتها

٣ - وسعت الأمم المتحدة مؤخرا في قدرتها على القيام بالوظائف الموكولة إلى مستودع إمداداتها الكائن في بيزا، وذلك بإنشاء قاعدة سوقيات في برينديزي، بإيطاليا. وعلى غرار مستودع بيزا (الذي أوقف العمليات المتصلة بأنشطة حفظ السلام اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، فإن المهمة الأساسية لقاعدة برينديزي هي تخزين المواد واللوازم المتعلقة بعمليات حفظ السلام وتنسيق استلامها وشحنها. وهذا أمر له أهمية خاصة فيما يتصل بتصفية أو تقليص البعثات التي لديها مخزونات ضخمة من الأصول يتعين نقلها إلى خارج منطقة البعثة، ويتم ذلك غالبا في ظل ظروف تتطلب أسرع تحرك ممكن إلى خارج البلد. وسيكفل وجود مرفق مركزي لاستلام وفحص وجرد وصرف المعدات واللوازم إلى البعثات ومنها أقصى قدر ممكن من الرقابة على أصول المنظمة وأكفأ استعمال لهذه الأصول. وبفضل هذا، وباقترانه بإجراء حصر رئيسي للأصول الميدانية على نطاق العالم يبين، حسب مواصفات قياسية تزداد توحدا يوما بعد يوم، كمية المواد وموقعها وحالتها ومدى توافرها، ستتوفر الأدوات الأساسية اللازمة لإدارة المخزون بكفاءة. وتحدد

وثيقة مماثلة (A/49/936) عنوانها "إدارة أصول حفظ السلام: مرافق تخزين الأصول الفائضة ومجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات" الاعتبارات المتصلة بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي.

٤ - ومع قيام قاعدة للسوقيات بدور حيوي في استلام ونقل الأصول من البعثات الميدانية وإليها، سيصبح الاحتفاظ بحصر مركزي شامل لجميع العمليات أمرا حاسما. ورغم أن كل بعثة ستظل مسؤولة عن الحصر التفصيلي لأصولها، ستضطلع قاعدة السوقيات بوظيفة الإشراف والمراقبة عموما تحت إشراف شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام الكائنة في نيويورك. وسيجري ربط عمليات الحصر التي تجريها البعثات فرادى ربطا إلكترونيا (أولا من خلال العمليات المعتادة لفتح ملفات احتياطية باستعمال القريصات) بحصر رئيسي في قاعدة السوقيات. وبمواصلة هذه الرقابة العامة لأصول البعثات الميدانية المملوكة للمنظمة، سيصبح من الممكن التخطيط لنقل الأصول وإعادة نقلها لتلبية احتياجات العمليات العاجلة والمسقطة بأكفأ طريقة ممكنة. وبهذه الطريقة، سيصبح من الممكن توجيه الفوائض الموجودة لسد النواقص في مناطق أخرى دون الاحتياج إلى تركيز جميع الأصول المعنية في مكان واحد فعليا.

٥ - إن إجـــراء حصر رئيسي دقيق ليس مجرد أمر هام لمراقبة الأصول الموجودة بل هو أيضا جزء لا يتجزأ من نظام شراء فعال. ولا بد لخطط الشراء أن تكون قادرة على أخذ الموجود من مخزونات المعدات واللوازم في الحسبان لكي تحول دون الشراء غير الضروري لأصناف قد تكون متاحة بالفعل في مكان آخر. ووجود سجلات دقيقة مستوفاة تضم جميع أصول الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع موقعها ووضعها من حيث مدى توافرها، أمر أساسي لتحقيق أقصى درجات الفعالية لعملية الشراء في المنظمة.

٦ - وكجزء من نظام الحصر الرئيسي، لا بد من عمل الآليات التالية لإدارة المواد عملا فعليا:

(أ) نظام لوضع الكتالوغات يضم في ثناياه عملية تصنيف وتعريف موحدة، ويشكل الوسيلة التي بفضلها يمكن التوصل إلى "لغة إمدادات مشتركة". وتعد هذه اللغة المشتركة أمرا حاسما لأي نظام مشتريات إمدادات تجرى عملياته على الصعيد العالمي، وهو الأمر الذي تفتقر إليه الأمم المتحدة حاليا. وينفذ مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل الشرط المحدد لمقر الأمم المتحدة ولمراكز الخدمة الرئيسية. ولكن وجد في الوقت ذاته أن المنظمة محتاجة إلى إدارة أصول حفظ السلام القابلة للاستهلاك وأصوله غير القابلة للاستهلاك المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات على السواء؛

(ب) خطة إمداد تشتمل على سياسات للتخزين على الصعيد الإقليمي وصعيد البعثات، تتناول ما يلي:

'١' مستويات المخزون؛

'٢' مستويات المخزون الاحتياطي، بما فيها المخزون من مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات؛

'٣' مجمعات التصليح؛

'٤' مواقع المخزونات؛

'٥' التنبؤ بالاحتياجات؛

'٦' قيود متعلقة بصرف جميع الأصناف، استنادا إلى وثيقة الاستحقاقات وجداول الصرف وتفويض سلطة الصرف، وقيود متعلقة بصرف الأصناف ذات الأهمية التشغيلية الحاسمة؛

'٧' معايير التصليح والصيانة؛

'٨' معايير التخزين الطويل الأجل، الذي من قبيل تخزين المركبات الطويل الأجل؛

'٩' معايير الشطب والتصرف؛

(ج) نظام تجهيز الكتروني للبيانات يدعم عملية التخزين وإدارة المواد باستعمال ما يلي:

'١' إصدار وتجهيز طلبات التوريد وأوامر الشراء و "تصاريح الاستلام"؛

'٢' إقامة صلات بين العمليات، التي من قبيل تدوين بيانات الاستلام التي ستستعمل لاستيفاء سجلات المخزون في المخازن والبدء أيضا في إجراءات لاحقة في وحدات المشتريات/ الماليات؛

'٣' تحرير المستعملين والمشترين والموظفين الآخرين من كم الأعمال الروتينية الضخم المرتبط بإصدار وتجهيز طلبات التوريد وأوامر الشراء، وما إلى ذلك؛

'٤' إمداد الإدارة ببيانات جديدة قيمة تمكن من اتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب؛

'٥' تزويد الإدارة بالتقارير التي يعدها المستعملون؛

'٦' تدوين تاريخ المعاملة، بما فيه معدلات الاستعمال وخطواته واتجاهاته، وتدوين خط سير جميع المعاملات لأغراض مراجعة الحسابات؛

'٧' التأهب مقدما لعبء العمل المنتظر.

٧ - وفي الأمانة العامة، يجري النظر حاليا في مشروع لترميز الأصناف سيستحدث لغة إمداد مشتركة داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يستند إلى نظام الترميز الذي يتبعه الناتو (يستعمله بالفعل حاليا نحو ٧٤ بلدا داخل الناتو وخارجه على السواء). ونظرا لضخامة مشاركة الدول الأعضاء في الناتو، كبلدان مساهمة بقوات، في قوة الأمم المتحدة للحماية، استعملت إلى حد ما أرقام المخزون المستعملة في الناتو داخل تلك البعثة، في نظام غير متصل بالحاسوب مباشرة يدون تفاصيل ما تحوزه البعثة من معدات مملوكة للوحدات. وثمة نظام آخر غير متصل بالحاسوب مباشرة أنشئ في قوة الأمم المتحدة للحماية يستعمل أرقام مخزون الناتو لتقديم المعلومات عن مواقع المخزون. وهذان النظامان غير المتصلين بالحاسوب مباشرة، مثلهما مثل النظام الأوتوماتي للشراء والتخزين المستعمل في شتى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، قادران على استعمال أرقام مخزون الناتو لتحسين إدارة مخزون البعثات الميدانية والمعدات المملوكة للوحدات، وللتمكين من التخطيط للمشتريات على نحو مدروس أكثر من ذي قبل.

٨ - إن التقدم المحرز حتى اليوم في تنفيذ نظام الترميز في بعثة واحدة مؤشر يدل على فائدته، لأنه يضمن أن مخزونات المنظمة موثّقة توثيقا كاملا ويمكن اقتفاء أثرها، من مصدرها إلى البعثة التي تستلمها فيما بعد. وواضح أن اعتماد لغة إمداد مشتركة سيكون أمرا أساسيا لنجاح استراتيجية إدارة أصول المنظمة في جميع أنحاء العالم. وتجرب الأمانة العامة، لمدة ٦ أشهر، نظام الناتو لتقرير مدى ملائمته وقدرته على الوفاء باحتياجات إدارة الأصول هذه.

٩ - وفي حالة تصفية البعثات ستخزن في قاعدة السوقيات الأصول التي لا تحتاج إليها فورا بعثات أخرى لكي تستعمل في المستقبل (ترد في المرفق الأول أولويات التصرف في أصول البعثات المصفاة). وستستعمل بعض هذه الأصول أو كلها لتشكل "مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات" المحتفظ بها كاحتياطي لتيسير قدرة المنظمة على الاستجابة فورا لاحتياجات حفظ السلام الجديدة. وستنقل جميع الأصول بصورة رسمية، عندما تستلمها قاعدة السوقيات لأغراض التخزين، من قائمة حصر أصول البعثة المرسِلة إلى قائمة حصر مخزونات القاعدة. وبهذه الطريقة، تكون سجلات حصر المخزون بمثابة أداة لتنسيق المساءلة عن أصول المنظمة. وتتبع المسؤولية عن حصر المخزونات الحركة المادية للممتلكات عند إعادة نقلها، بما في ذلك فترات التخزين إلى حين استعمالها في المستقبل. وبناء عليه فإن المسؤولية عن المخزونات ستتحول في الوقت المناسب إلى البعثة التي تستلم الأصول.

١٠ - ووفقا للسياسات المالية التي تتبعها الأمم المتحدة منذ مدة طويلة، يُدرج المخزون في الحسابات المالية للبعثة بسعر شرائها المبدئي، وبذلك تقدر قيمة الممتلكات بالتكلفة الأصلية للأصول، وتقيد في

السجلات بهذه القيمة إلى حين التصرف المحتمل بها. واستهلاك الأصول، الذي يؤدي إلى توزيع التكاليف المسجلة على امتداد فترة زمنية معينة، ليس أمرا عمليا في هذا السياق، اللهم إلا لتحديد المسؤولية عن الخسائر ولتقدير القيمة السوقية لما بيع لكيانات أخرى بأسعار غير تنافسية. وعليه، يحول هذا الإجراء دون أي تباين في التسجيل يمكن أن ينشأ في بعثة تعيد استعمال المعدات، بما فيها مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات.

١١ - وفيما يتعلق بمجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات التي تنقل إلى بعثة جديدة، تنقل سجلات حصر المخزون إلى تلك البعثة، وتضاف معدات الاستعواض المشتراة من ميزانية هذه البعثة إلى مخزونات قاعدة السوقيات (وتنقل بعدئذ إلى بعثة جديدة).

١٢ - وتعتمد جميع أحكام إدارة الأصول المبينة أعلاه على نقل الأصول دون تسديد قيمتها إلى المصدر. وهذه أبسط وأسهل طريقة لحصر هذه الأصول وتترتب عليها أقل آثار مالية تكميلية تتحملها المنظمة. وعلى الرغم من أن مفهوم التسديد فيما بين البعثات يبدو بسيطا جدا، فإنه يستلزم تخصيص قدر عظيم من الوقت والأفراد لأغراض المحاسبة، كما يثير مسائل فرعية مثل تعدد الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بالنسبة لصنف واحد، دون أن يعود ذلك كله بفائدة حقيقية على المنظمة.

١٣ - وكوسيلة للمراقبة في كل موقع من مواقع البعثات، يُحتفظ بسجلات حصر المخزون بحيث تظل هذه السجلات منفصلة عما عداها في كل من الوحدة المالية ذات الصلة وفي وحدة الخدمات العامة. أما المسؤولية عن استعمال الممتلكات ودقة واستيفاء السجلات المتعلقة بهذه الممتلكات فتقع على عاتق وحدة الخدمات العامة، بينما تقع مسؤولية الاحتفاظ بنسخة كاملة من هذه السجلات لأغراض المراقبة على عاتق الوحدة المالية. وهكذا، فإن التصرف، وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة، بمخزونات البعثة التي تصفى، ينطوي على نقل كل من مسؤولية السجلات والمسؤولية المادية. فيجب حصر الأصول بصورة مادية، وتغيير الجهة المسؤولة عن سجلات للمخزون الدقيقة، بالإضافة إلى السجلات المالية لقيمة المخزون. وعلى الرغم من أن هذا يمثل مسؤولية كبرى، فهو ليس شديد التعقيد. ولن يكون الأمر كذلك اذا كان نقل الأصول ينطوي على تسديد مبالغ مالية وتحديد قيمة الاستهلاك.

١٤ - تبين أدناه التعقيدات الناشئة عن استعمال قيمة الاستهلاك. ويتمثل الشرط الأول لتحديد قيمة نقدية للأصول في وضع منهجية تنظم تقدير قيمة هذه الأصول. وسيلزم تحديد معايير للعمر والاستعمال والجهات الأخرى المستعملة كأساس للمقارنة العامة، فضلا عن مقاييس ذاتية للحالة العامة أكثر تحديدا، من أجل تحديد قيمة كل بند في قائمة حصر المخزون. ثم سيلزم استعراض منتظم للتعبير، على نحو ملائم، عن استهلاك قيمة المخزون. أما الخسائر فستتجلى في أداء البعثة المالي. وتتطلب هذه العملية عددا كبيرا من ساعات عمل الموظفين، لمسك السجلات المحاسبية ولإجراء عمليات تفتيش مادية وافية منتظمة للمخزون بأكمله. وهذا سوف يؤدي إلى زيادات ذات شأن في عدد الموظفين اللازمين للاضطلاع بهذه المهام.

١٥ - اذا حدث، عقب الأخذ بمثل هذا النظام لتحديد الاستهلاك، ولم يكن نقل الأصول من بعثة مصفاة غير لازم فورا لبعثة أخرى ثم نقلت هذه الأصول لتخزينها، فإما أن يعلق تسديد قيمة هذه الأصول ريثما يعاد نقلها إلى بعثة أخرى أو يتم التسديد من ميزانية منفصلة إلى مرفق التخزين. واذا كان الأمر يتعلق بالحالة الأولى، فقد يكون من الممكن أن تظل السجلات المالية للبعثة المصفاة مفتوحة لفترات طويلة، مما يتطلب تقارير مالية مستمرة. ومن ناحية أخرى، اذا انتقلت إلى مرفق التخزين (قاعدة السوقيات) "ملكية" المخزون، سيتعين زيادة ميزانية القاعدة زيادة كبيرة وإكسابها طابع المرونة لاستيعاب أية قيم للمخزون قد تحول ملكيتها إليها. كما ستنشأ تكاليف مرتبطة بموظفي محاسبة إضافيين سيكونون لازمين، ومرتبطة أيضا باستهلاك قيمة المخزون وهو في حالة تخزين.

١٦ - وفي حالة اشتراط تسديد قيمة المخزون للبعثات المصفاة، لن يعود مفهوم مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات منطويا، بالمثل، إلا على الحد الأدنى من الآثار المالية والآثار المتصلة بالأداء. والتكلفة الكاملة لتجميع مخزونات مجموعات المواد المخصصة لبدء البعثات، مطروحا منها أية وفورات ناجمة عن قيمة استهلاك المعدات الفائضة المستعملة، ستكون لازمة قبل التنفيذ بوصفها نصيبا مقررا إضافيا في الميزانية.

١٧ - ولذلك، توصي الأمانة العامة بحصر ما يُشترى لاستعماله في عمليات حفظ السلام في سجلات ممتلكات مفصلة وتقييمه بسعر شرائه المبدئي، ويمكن تحويله أو نقله إلى بريندیزي وبعثات ميدانية أخرى ممولة من الأنصبة المقررة بنفس السعر ودون تكلفة إضافية تتحملها الدول الأعضاء. والقيمة المتبقية لهذه الأصول لا تحدد ولا تبلغ إلى الجمعية العامة، لاتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، إلا عندما يتم التصرف فيها أو يتم بيعها ونقلها إلى أنشطة غير ممولة من الأنصبة المقررة.

١٨ - ويمكن أن يوصي كذلك بأن تصبح أي معدات اشترتها الأمم المتحدة باستعمال الاشتراكات المقررة ملكا للمنظمة وتتاح (عندما تصبح غير لازمة لغرضها الأصلي) لتستعمل في أي نشاط آخر للأمم المتحدة ممول من الاشتراكات المقررة دون الدخول في معاملات مالية إضافية، طالما أن ذلك النشاط يمكن أن يبرهن على وجود حاجة تشغيلية لتلك المعدات. أما العتاد الذي يحول من وإلى سلطة ممولة من التبرعات فسيقيد بمعدلات مخفضة بعد حساب قيمة الاستهلاك.

١٩ - وتعمل المنظمة، من خلال آليات إدارة أصول عمليات حفظ السلام المبينة أعلاه على اتخاذ خطوات فعالة لتحسين قدرتها على الاستجابة لمبادرات حفظ السلام. وقد أولي اهتمام خاص لتحقيق أقصى قدر من الفعالية لموارد المنظمة بزيادة كفاءة المراقبة والنقل، والسعي في الوقت ذاته الى تقليص التكاليف ذات الصلة إلى أدنى حد ممكن. وإلى جانب تدابير التأهب الأخرى التي يجري اتخاذها أيضا (التي من قبيل ترتيبات القوات الاحتياطية وترتيبات التوظيف الاحتياطية والتعاقدية)، فإن قدرة الاستجابة المعززة هذه ستمكن الأمم المتحدة من أن تؤدي على نحو أفضل الدور الموكول إليها في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ثالثا - الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة

٢٠ - بناء على ذلك، يطلب إلى الجمعية العامة أن تؤيد الاقتراحات الواردة في هذا التقرير، وعلى وجه الخصوص: الاستراتيجية العامة لإدارة الأصول بصيغتها الواردة في الفقرات من ٣ إلى ٨ أعلاه، ومنهجية المحاسبة المتصلة بتلك الأصول (الفقرتان ٩ و ١٠)، وسياسة تحويل الأصول فيما بين بعثات حفظ السلام ومن بعثات حفظ السلام إلى بعثات أخرى (الفقرتان ١٧ و ١٨).

المرفق

أولويات التصرف في الأصول الآتية من تسريح بعثات حفظ السلام

١ - بالنظر إلى تزايد عدد عمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي، يشكل نقل المعدات إلى بعثات أخرى أو تخزينها تحسبا لبعثات مقبلة الخيار البديل، ذلك أن عمليات التحويل هذه تفضي إلى الحد من التكاليف التي تتحملها المنظمة عموما. وسيتولى موظفو البعثة الإداريون مسؤولية تحديد طريقة التصرف في جميع أصول البعثة، بما يتمشى مع الأولويات المبينة أدناه، ومع مراعاة فعالية التكلفة والاحتياجات العامة لجميع البعثات الميدانية.

٢ - عند إنهاء بعثة من بعثات حفظ السلام، يتعين أن يجري التصرف في معدات البعثة وممتلكاتها الأخرى على النحو التالي:

(أ) تنقل المعدات المطابقة للمعايير الموحدة القائمة أو التي تتلاءم مع المعدات الموجودة إلى عمليات أخرى تضطلع بها الأمم المتحدة في أماكن أخرى من العالم أو يحتفظ بها في الاحتياطي لتشكل "مجموعات لبدء العمل" تستعملها بعثات مقبلة؛

(ب) المعدات التي لا تحتاجها بعثات أخرى لحفظ السلام ولكن يمكن أن تكون مفيدة لعمليات تضطلع بها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية، ومن غير العملي الاحتفاظ بها في الاحتياطي حسب أحكام الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، يمكن بيعها لمثل هذه الوكالات أو المنظمات بمعدلات مخفضة القيمة؛

(ج) أي معدات أو ممتلكات غير لازمة وليس من العملي التصرف فيها على النحو المبين أعلاه يجري التصرف فيها تجاريا داخل البلد، حسب الأنظمة والاجراءات الموحدة للأمم المتحدة؛

(د) أما أي أصول فائضة من البعثات تبقى بعد التصرف بموجب أحكام الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) أعلاه، و/أو أي أصول كانت قد ركبت في البلد إذا تم تفكيكيها وتتسبب بالفعل في انتكاس عملية تأهيل البلد، فيجري منحها مجانا لحكومته المعترف بها على النحو الواجب. وذلك يشمل، على وجه الخصوص، منشآت المطارات ومعداتها، والجسور، ومعدات إزالة الألغام. وسيطلب إلى الجمعية العامة، بحكم المبدأ، أن توافق على أي تصرف من هذا القبيل في أصول البعثات ينتج عنه تقديم مساهمة مجانية الى الحكومة. وفي هذا الصدد، ستبذل قصارى الجهود للحصول من الحكومة على موافقتها على تعويض الأمم المتحدة بشكل يقبله الطرفان (اشتراكات، خدمات، اعفاءات من الضرائب، وما إلى ذلك) مقابل القيمة المتبقية لأي فائض من أصول البعثة مركب في البلد ولا يمكن التصرف فيه بطريقة أخرى. وسيكون محبذا، قدر الإمكان، أن تعين مسبقا الأصول التي سيتبرع بها للبلد ليتسنى التخطيط الملائم وتفادي اتخاذ قرارات متأخرة أثناء المراحل النهائية من عمر البعثة.

- - - - -